منشىء المجلة
انطون الجميّل

الزهور

المدير المسؤول
امين تقي الدين

الجزء العاشر　　فبراير (شباط) ١٩١٣　　السنة الثالثة

الجمهورية الفرنساوية

رئاسة ريمون پوانكاره

رجلٌ من الشعب صار ملكاً . لم يصر اليهِ الملك بالإرث عن والديه ، بل صار هو الى الملك بجدّه واستحقاقه . هنيئاً للشعب الذي يفسح المجال لكلّ كفوءٍ ان يكون ملكاً

ولدت فرنسا ملوكاً عظاماً . بل لعلّها ولدت أعظم ملوك التاريخ الحديث . ما كانت قط عاقراً ، ولا دبَّ اليها العُقم في الزمن الأخير . غير أن تمدّنها كان يمشي حثيثاً الى الكمال مشيةَ أخلاقها الى السموّ ، وعلمها الى الارتقاء . وان يكن قد قام فيها قَتَلةُ لويس السادس عشر وماري أنطوانت ، فقد قام فيها بعدهم محرّرو الأمم من الرق ، ومطلقو الممالك من قيود الملوك ، ومعلّمو الشعوب حقوق الشعوب

هذه الحكومة التي استهلّت الأمة رئاستها برجل « كتيارس » لم يولد ملكاً ، ولا ورث الملك وراثةً ؛ ثم تنقلت بها من رئيس الى رئيس ،

حتى وضعتها بين يدي « بوانكارِه » انما هي النموذج الاول لما سيصير اليه حكم الأمم في المستقبل البعيد

ان شعباً استطاع ان يكون في يومهِ ، مثال جميع الشعوب في غدها ، لهو الشعب الذي يجب على العالم ان ينحني أمامه باحترام

* * *

في السابع عشر من شهر يناير ($\frac{ك}{٢}$) الماضي انعقد المجلس الوطني الفرنساوي في قصر ڤرسايل على مقربةٍ من باريس ، وانتخب مسيو « رَيمون پوانكارِه » رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية ، رئيساً للجمهورية بدلاً من مسيو « ارمان فاليير » الرئيس الحالي الذي تنقضي رئاسته في السابع عشر من هذا الشهر

دستور سنة ١٨٤٨ — كان الدستور الفرنساوي الذي سُنَّ في سنة ١٨٤٨ يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً شعبياً محضاً ؛ اي انه كان لكل فرنساوي لم يفقد صفته السياسية ، حق الاشتراك في ذلك الانتخاب . غير أن هذا الشكل الدستوري كان خطراً محيقاً بكيان الجمهورية ؛ فان الرئيس الذي تجمع الأمة على ترئيسه ، او ترئُسهُ عليها باغلبية آرائها ، يتأيد بقوة ذلك الاجماع ، او بدعامة تلك الأغلبية على الأقل ، تأييداً اذا عزَّزه الطمع ، دفعهُ الى قلب الحكومة من شكل الى شكل ، والاستئثار بها لنفسه ، كما فعل في سنة ١٨٥١ لويس نابوليون المعروف بنابوليون الثالث . لذلك قام رجال الجمهورية على قانون سنة ١٨٤٨ وأبدلوه بآخر جعلوا فيهِ الرئيس منتَخَب منتَخَبي الامة : نوّابها وشيوخها .

يريدون بهذا إضعافَ تلك القوة المستمدة من الأمة بوضعها اولاً بين أيدي النواب والشيوخ ، ثم بتدرّجها من هؤلاء الى الرئيس . قالوا : وان في تدرّج القوة من الاصل الى الفرع ، ثم الى فرع آخر ، تجزئةً لها ، وان في هذه التجزئة ، على هذا النمط ، اتقاءً للخطر المشار اليهِ ؛ فالرئيس الذي يجمع عليهِ النواب والشيوخ أضعف شوكة ، وأقل صولةً من الرئيس الذي تجمع عليهِ الأمة على بكرة أبيها

المجلس الوطني — يُطلق اسم المجلس الوطني ، او الجمعية الوطنية ، على مجلسَي الشيوخ والنواب ، متى اجتمعا معاً ، في قصر ڤرسايل ، لانتخاب رئيس الجمهورية . وينعقد هذا المجلس بأمر سامٍ يصدره رئيس الجمهورية قبل انقضاء رئاسته بشهرٍ على الأقلّ . فان لم يفعل ، لأمرٍ ما ، انعقد المجلس لنفسه قبل انتهاء تلك المدة بخمسة عشر يوماً . على انه اذا خلا منصب الرئاسة ، قبل الأجل المقرر ، وذلك اما بموت الرئيس ، وإما باعتزاله ، وإما بخلعه بعد الحكم عليه ، وجب انعقاد المجلس الوطني على الأثر ، بدعوة من رئيس مجلس الشيوخ ، لانتخاب رئيس جديد . والرئيس المنتخَب حينئذ انما ينتخب الى سبع سنوات جديدة وليس لتكملة السبع التي لم تتمّ . ويرئس هذا المجلس في جميع الأحوال ، الرئيس الأول لمجلس الشيوخ ؛ فيقصر العمل على الانتخاب وحده ، وتحظر المناقشة والجدَل

طريقة الانتخاب — كل فرنساويّ ، متمتع بحقوقه السياسية ، يصحّ أن يكون رئيساً للجمهورية . ولكنّ المجلس الوطني لم ينتخب الى اليوم غير مَن كان من اعضائه . اما الانتخاب فالى سبع سنوات ،

وبالا كثرية المطلقة ، على طريقة الاقتراع السريّ . ويجوز تجديد رئاسة الرئيس وتكرارها ، وإن يكن لم تجدَّدْ لأحد من الرؤساء السابقين ؛

مرتب الرئيس — ليس لرئيس الجمهورية مرتّب معين يتقاضاه كموظف في الحكومة . فان النظام الذي وضع في سنة ١٨٧٥ ، ولم يزل معمولاً به الى يومنا الحاضر ، أغفل هذا الأمر تاركاً لمجلسي الأمة تقريره سنوياً في ميزانية نظارة المالية . وقد جعلته هذه في العهد الأخير مليوناً ومئتي ألف فرنك : خصّت الوظيفة منها بستمائة ألف فرنك ، وعينت لنفقات القصر ثلاثمائه ألف ، وتركت الثلاثمائة الألف الأخرى لنفقات الأسفار والاحتفالات

مقوم الرئاسة — اذا كانت الجمهورية في فرنسا قد قامت على اكتاف رجال الثورة ، فلأن تلك الاكتاف كان قد أرهقها استبداد الحكم المطلق ، وناء بها حمل الحاكم الفرد . واذا كان الدستور الفرنساوي قد جرَّد رئاسة الجمهورية من معظم حقوق الملكية ، فلأن الدستور يقضي أنّى كان ، بأن تكون الأمة حاكمة نفسها بنفسها بكل معنى الحكم . لذلك كانت السلطة المخوّلة لرئيس الجمهورية ضيقةً ، محدّدةً ، تكاد تخلو من كل مسئولية ، ولذلك ايضاً ما اهتمّ لاحراز هذا المقام العالي — بعد تيارس وقبل بوانكاره — أحد الساسة النابغين

كل ما لرئيس الجمهورية من الحقوق لا يتعدى حقاً تشريعياً محصوراً في قليل من السلطة على مجلسَي الامة ، ويسير من التدخل في سنِّ القوانين ، واشتراع الشرائع ؛ وحقاً آخر تنفيذياً مقيداً بقيودٍ

ضيقة الحلقات يتحمل مجلس النظار كل مسئوليةٍ فيه

الحق التشريعي — أناط الدستور برئيس الجمهورية حق إشغال مجلسَي الأمة ؛ فهو يجمعهما للعمل او يؤخر اجتماعهما الى أجل . وهو يحل مجلس النوّاب اذا وافقهُ على حله مجلس الشيوخ . غير ان الرئيس لا يستخدم هذا الحق، حسب مطامعه وأهوائه ، ولكن في أحوال معينة نصّ عليها القانون ؛ كأن يتعذر ، على جملة وزارات متعاقبة ، تسييرُ الأعمال ، والقيام بالواجبات ، لاصرار مجلس النواب على المشاكسة في أمرٍ ما ، واستمراره على رأيٍ رآه ، لأول مرة ، في ذلك الأمر ثم لم يتحول عنه . حينئذٍ يقرر الشيوخ وجوب فضّ المجلس فيعمل الرئيس بذلك القرار

وللرئيس ان يشترك بالرأي مع وزرائه في التشريع ، وان يحمل مجلس الأمة على اعادة البحث ، واطالة النظر في كل قانون طرحتهُ الوزارة في المجلس على بساط الجدل والبحث . وعلى مجلس الأمة ان يفعل بمشيئة الرئيس

الحق التنفيذي — يشمل هذا الحق الأمور التالية :

١ً ان يتوّجَ الرئيس باسمه جميع القوانين ، ويراقب تنفيذها

٢ً ان يسامح وان يعفو

٣ً ان يستأثر بقيادة الجيش

٤ً ان يعيّن في الوظائف المدنية والعسكرية

٥ً ان يرئس المجتمعات الوطنية

٦ً ان يمثل الأمة في علاقاتها السياسية الخارجية

أعطيَ الرئيس حق المسامحة والعفو معاً ، ولكنّ الدستور أطلقه في الأول وقيده في الثاني اذ جعله ميسوراً لهفقط بموجب قانونٍ يصدّقه مجلسا الأمة ، لأن العفو في عرف السياسة غيرُ المسامحة . هذه لا تمحو الجرم الأصلي بل تمحو جزءًا من عقابه ، أو عقابه كله ، وذاك يلغي الجريمة نفسها كأنه لم تكن جريمة فلم يكن عقاب

وخُوّل الرئيس قيادة الجيش العليا بمعنى أنه رئيس الحكومة الأكبر. غير ان هذا الحق لفظي لا فعلي . فالدستور الذي جعل الرئيس غير مسئول لدى الأمة ، وضع كل مسئولية في اعماله على وزرائه . فمن الصعب جداً ان يعمل الرئيس بهذا الحق ويحمل ناظر الحربية المسئولية عنه . بل الأصعب أيضاً ان يضع مجلس النواب ثقته في ناظرٍ يأخذ على نفسه تبعة هذا الأمر

مسئولية الرئيس — ليس رئيس الجمهورية بمسئول لدى مجلس الأمة بل المسئول عنهُ في جميع أعماله انما هو رئيس الوزارة ، ومجلس الوزراء . غير ان الدستور الفرنساوي قال بوجوب محاكمة الرئيس اذا ارتكب «الخيانة الكبرى» ؛ ولكنهُ لم يفسر هاتين اللفظتين بل ذكرهما مجرّدتين . ثم اعطى مجلسَ النواب حق الاتهام ، ومجلسَ الشيوخ حق الحكم . ونصّ بوجوب تطبيق هذه القواعد نفسها في جرائم الرئيس المدنية كما في جرائمه السياسية

* * *

سيمون بوانكاره — وُلد في «بارلدوك» من أعمال فرنسا سنة ١٨٦٠

فهو اليوم في الثانية والخمسين من عمره . أما حياته فهي سلسلة جدّ ونشاط، وأما تقدّمهُ فهو تقدم السائر في مراحل الترقي بالسرعة التي يمشي بها كبار الرجال ، فكانت كل درجة من درجات الارتقاء التي وطِئَها قذّافةً بهِ الى درجة أعلى حتى لقد أصبح في كهولتهِ في أعلى القمم التي يمكن ان يحلم بالصعود اليها انسان : في الثانية والعشرين من عمره كان سكرتيراً لمؤتمر المحامين ؛ وفي السادسة والعشرين ، عضواً في مجلس النوّاب ؛ وفي الثالثة والثلاثين وزيراً للمعارف ؛ وفي السابعة والأربعين عضواً في مجلس نقابة المحامين ؛ وفي الثامنة والأربعين عضواً في الأكاديمي ؛ وفي الحادية والخمسين رئيساً لمجلس النظار ؛ وفي الثانية والخمسين رئيساً للجمهورية . هذا هو ملخص حياته المجيدة ، وتقدمهِ المدهش . ولا تكون مثل هذه الحياة الاّ لرجلٍ نابغة متفرّد بصفاتهِ . وأهمّ تلك الصفات ارادة شديدة ، وفكر نيّر ، وثبات في العمل ، وميل عن الأوهام الى الحقائق ، وحكمٌ صائب ، وشعور دقيق . وقد زانتهُ الطبيعة بصفات قلما اتفق اجتماعها في نفس واحدة فبينا تراه كاتباً بليغاً اذا بك تراه عالماً مدققاً ، وبينا تقرأه فيلسوفاً مفكراً ، اذا بك تجده شغفاً بالفنون الجميلة ، وبينا تسمعهُ خطيباً تهتز له أعواد المنابر ، اذا بك تراه هادئاً ساكن الجأش . قال الأب « مرشال » أستاذه الأول وقد اتصل به صدى خطبه الرنانة : « لو كنت أعلم ان بوانكاره سيستعمل لسانه بمثل هذه الزلاقة ما كنت عاقبتهُ مراراً على الثرثرة في خلال الدروس »

هذا وأما انتخابه لرئاسة الجمهورية فقد كان له أعظم وقع في فرنسا

خصوصاً وفي العالم كله عموماً . واستقبلتهُ الجرائد على اختلاف نزعاتها ولغاتها بكلمات الاجلال والاحترام . قالت جريدة التيمس عنهُ : «ان فوزه يعدُّ فوزاً لمبادىء الجمهورية العاقلة المعتدلة » . وقالت الدايلي مايل : « لم يرئس الجمهورية الفرنساوية بعد «تيارس» رجل ذو تفوُّق حقيقي، ومحاط باحترام عام مثل پوانكاره » . وقالت عنهُ غازتة المانيا الشمالية : « ان لهُ الفضل الأعظم في حفظ السلم في أوروبا ابَّان الأزمة البلقانية »

افتراح على شعرائنا — لم تترك صحف اوروبا شيئاً الاَّ ذكرته عن الرئيس الجديد . فامامنا الآن اول مقالةٍ نشرها في الجرائد ، واول مرافعة له في المحاكم ، ومأثورات جمة عن صباه وجميع أطوار حياته . ومما قرأناه له أبيات شعرية نظمها يوم انتقل من حضن الحياة العائلية الى ميدان العمل والجهاد . وهذه هي ترجمة تلك الابيات لعلَّ بين شعرائنا من يسبكها في قالب النظم . قال بعنوان « الفراق الاول »

« ان الذي أتأسف عليهِ هنا ليس الصفاء ولا الراحة المضرَّة . ونفسي القلقة ما كانت لتتكدر من أجل دواعي الافراح والملذات التي أُغادرها

ان الذي أتأسف عليهِ هو نارٌ مدفئة في الشتاء ، وسماءٌ صافية في الصيف

ان الذي أتأسف عليهِ هو أخٌ وصديقٌ ووالدٌ محبوب . هو أمٌ ساهرة ابداً على ولدها

انقضت الايام الجميلة . فالذي أتأسف عليه — ويا له من أسف لا يجدي — لن يرجع ابداً . . ! »